

الصين : من أممية الثورة إلى أممية الإصلاح .. مصطفى نور الدين

مجلة المنار الشهرية، العدد٦١، يناير ١٩٩٠، باريس، ص ص ١٠٠ - ١١١

الخميس 11 شباط (فبراير) 2016, بقلم *مصطفى نور الدين عطية*

الصين

من أمية الثورة
الى أمية الأصلاح !



د. مصطفى نور الدين عطيه

التغير المستمر قانون أساسى فى المادية الجدلية تناسى الكثير من الماركسيين تطبيقه على التاريخ وأوقفوا حركته فى رؤوسهم ظانين أن الواقع سوف يستجيب للمفاهيم المغالطة التى قولبوها عن عالم ثابت . ويتفجر الواقع استجابة لتناقضاته الجدلية فيتحير أصحاب النظريات الدوجماتية . . يقفون ما بين متيقظ لخطأ تم ارتكابه طوال عقود أو التمسك بالمواقف ذاتها واتهام الذين يطالبون بالتغير بالانحراف .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا انفجر الموقف فى بلدان « المعسكر الاشتراكى » فى هذه السنوات القليلة بهذه الوتيرة المتسارعة وهل يرجع ذلك للسياسة الجديدة التى ادخلها جورباتشوف فى السياسة العالمية أم أن وراء ذلك الكثير والكثير من العوامل الأخرى الداخلية والخارجية ؟

من الصعب بطبيعة الحال تحليل كل البلدان المنتمية الى المعسكر الاشتراكى فى داخل حدود ضيقة فلكل من هذه المجتمعات خصوصيتها ومشاكلها النوعية . إذ يحق الحديث عن تشيكوسلوفاكيا وعودة الروح لحركة ١٩٦٨ من اجل اشتراكية بوجه انسانى ، وعن بولندا مع كثير من التحفظات ، والمجر والتساؤل عن مستقبل مساره ، وعن حدود المانيا وهل ستظل هى ذاتها التى استقرت ما بعد الحرب العالمية الثانية ام ستعود لتتوحد . ولكننا سنكتفى هنا بنظرة سريعة

على الصين الشعبية خاصة وان حركة الاصلاح بها بـدأت قبل ظهـور جورباتشـوف عـلى المسـرح السيـاسى العـالمى . ومن نـاحيـة اخـرى نـظرا لما اتسم به موقف الحزب الشيوعى بها من انتهاك لحقـوق الانسان وعـدم أخـذ المـطالب الشعبيـة الواسعة بعين الاعتبار مثلما حدث فى المانيا الشرقية أخيرا .

وبطبيعة الحال من غير الممكن فهم ما حدث بالصين فى الشهور الماضية وما سوف يحدث بعد ذلك ما لم نلق نظرة موجزة على التحولات الجذرية

التى جرت هناك بعد موت ماو تسى تونج والارتداد عن خطة السياسى برغم التمسك بفكرة كأحد الاعمدة الاساسية فى برنامج الحزب الشيوعى .

اشتراكية السوق :

بعد ان قطع الحزب الشيوعى الصينى ما بينه وبين الميراث الماوى اختار منذ ١٩٧٨ سياسة اقتصادية مزدوجة هى مزيج من سيطرة الدولة على

قسم من وسائل الانتاج وترك الحرية للمشروع الخاص الفردى المحلى والدولى . وتجلت علامات الاصلاح الاساسية فى الممارسات البرجماتية من

اجل التوصل إلى تحقيق التطور الاقتصادى والتحديث . وكذا اتخاذ خطوات على طريق تغير اساسى بعودة الجيش إلى ثكناته والابتعاد عن لعب دور فى السياسة ، والتخفيف من الرقابة على الاعلام ، وتدخل الحزب فى اضيق الحدود فى الحياة الاقتصادية وترك مسئولية تقرير السياسة الاقتصادية على الحكومة .

ولقد بدأ « الاصلاح الاقتصادى » الصينى مع عام ١٩٧٩ وتمثل فى « تحرير الاثمان » ، والسماح بالاستغلال العائلى للاراضى الزراعية وكذلك برفع اثمان الحبوب الغذائية بنسبة ٥٠ ٪ ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٥ وهو ما أدى إلى تشجيع المنتجين وإلى زيادة هائلة فى الانتاج عام ١٩٨٤ واستفاد منه سكان الحضر ايضا (١١)

سكان الحضر ايضا .

بالفعل بلغ انتاج الحبوب الغذائية عام ١٩٨٤ اكثر من ٤٠٠ مليون طن وهو رقم لم يكن يتوقعه احد ، وكانت نتيجته المباشرة بالطبع تحسن مستوى المعيشة فى الريف والحضر على السواء .

●

وقامت الدولة بعد ذلك بتوسيع سياسة تحرير الاثمان على القطاعات الاخرى بالحضر فطبقت سياسة أثمان مزدوجة تخص المنتجات الصناعية فاعتبرت نحو عشرين منها خاضعة للسياسة المخططة باعتبارها سلعاً استراتيجية وتركت الحرية للسوق فى تحديد أثمان الفائض من هذه السلع .

ولكن سياسة تحرير الاثمان كانت ابعد اثرا على الحياة اليومية إذ قررت الحكومة فى مايو ١٩٨٥ تحرير اثمان ١٨٠٠ سلعة فارتفعت اثمانها فورا بنسبة ٥٠ ٪ .

وبدأت الصين بذلك عهدا جديدا بالفعل إذ

اضطرت امام التضخم لتخفيض عملتها (اليوان) بنسبة ١٥,٨ ٪ (أى من يوان = ٣,٢٠ دولار إلى يوان = ٣,٧٠ دولار) .. وهو عصر تميز ايضا بتأسيس الاسواق المالية فى الصين وذلك فى نوفمبر ١٩٨٥ .

الانفتاح الاقتصادى :

وبطبيعة الحال لا يمكن التطرق إلى ما حدث فى الصين منذ موت ماو دون التعرض للتغيير الجوهرى الذى تبنته حيال رأس المال الاجنبى. وباختصار تبين الاحصاءات الرسمية الصينية ارتفاع الاستثمارات الاجنبية بالصين عام ١٩٨٨ بنسبة ١٣٠ ٪ بالمقارنة بالعام السابق. وبلغ عدد العقود الجديدة ٢١٠٩ أى بزيادة تصل إلى ١٨٦ ٪ بالقياس بعام ١٩٨٧، ووصلت قيمة هذه العقود ٢,٠٢ بليون دولار. وجدير بالتنويه أن ٨٥ ٪ من هذه العقود تخص مشروعات صناعية.

وجدير بالذكر ايضا أن المشروعات الاجنبية ساهمت فى الصادرات الصينية بما قيمته ٥٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ أى بزيادة قدرها ١٣٠ ٪

بالمقارنة بالعام السابق ، وأن هذا يسهم فى الفائض الذى حققه الميزان التجارى الصينى والذى بلغ ٤,٥ بليون دولار وذلك فى مقابل عجز تجارى عام ١٩٨٧ بلغ ٢ بليون دولار .

ولعله من المفيد هنا ان نذكر باختصار القواعد التى تنظم عمل رأس المال الاجنبى فى الصين « الاشتراكى » . لقد كانت القاعدة العامة حتى ١٩٨٥ هى ضرورة موافقة وزير العلاقات الاقتصادية مع الخارج والتجارة على المشروعات ذات رأس المال الاجنبى كلية ، والتى يصل عددها نحو المائة مشروع . فى حين كانت الموافقة على الشركات ذات رأس المال المشترك الاجنبى - الصينى من صلاحية السلطات الاقليمية .

وفى يوليو ١٩٨٨ قامت الدولة باحداث تغيرات اساسية فى القانون المنظم للاستثمارات الاجنبية . وبناء على هذه التغيرات للسلطات الاقليمية الموافقة على مشروعات رأس المال الاجنبى دون الرجوع إلى بكين وذلك اذا كان رأس مال المشروع يدخل فى الحدود التى عينتها الدولة ، واذا لم تكن الدولة تسهم فى هذا المشروع ، واذا لم تكن سلع المشروع ضمن فئة تحددها الدولة مسبقا ، واذا كانت صادراته لا تحتاج الى تصريح مسبق ، واذا لم يكن المشروع او الصناعة محددة مسبقا من الدولة .

وفيما يتعلق بالمشروعات المشتركة والشركات المساهمة فإن الموافقة عليها اصبحت من صلاحية السلطات الاقليمية ولكن كحد اقصى يتراوح

ما بين ٦ ملايين و ٣٠ مليون دولار بحسب المنطقة .

ويمنح لرأس المال الاجنبى بعض المزايا الخاصة اذا كان انتاج المشروع موجها للتصدير أو اذا ادخل تكنولوجيات متقدمة . ومن هذه المزايا اعفاءات ضريبية على الاجور المدفوعة للعاملين به . وكذلك فرض ضرائب مخففة على المشروع واعفائه من نسبة الـ ١٠ ٪ على الارباح ، بجانب استمرار تمتع هذه المشاريع بالاعفاء الضريبى طوال السنتين الاوليين لممارسة نشاطها ثم تمتعها بثلاث سنوات اخرى من الاعفاء بنسبة ٥٠ ٪ .

•

بالاضافة لذلك فإن الشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة تتمتع بمدة اعفاء بنسبة ٥٠ ٪ لمدة ثلاث سنوات اخرى اضافية ، بينما تتمتع الشركات التى تصدر سلعها باعفاء بنسبة ٥٠ ٪ لكل السنوات التى تصدر فيها ٧٠ ٪ من انتاجها . بل وتقوم الدولة بارجاع الضرائب على الارباح التى حصلتها من الشركات اذا قامت باعادة استثمارها فى البلد .

اخيرا فإن الصين تصنف نوعا آخر من الاستثمارات الاجنبية كاستثمارات « اقتصادية خصوصية » وتمركزها فى اربع مناطق ، وهى استثمارات مخصصة اساسا للمشروعات الانتاجية ولمعاهد الابحاث العلمية والتكنولوجية التى تسعى :

من اجل التوصل لمنتجات ذات طابع جديد وتطوير فروع صناعية مستحدثة . ويتم التصريح بانشاء هذه المشروعات من قبل السلطة المحلية فى بحر اسبوع من تقديم الطلب ، ولا تخضع وارداتها أو صادراتها مع هونج كونج للجمارك ولها حق شراء الاراضى التى تمارس نشاطها عليه وتتمتع بكل المزايا الاخرى المذكورة بالنسبة للشركات الاخرى . (٢)

نتائج الاصلاح وعواقبه :

ومن الهام الاشارة إلى ان معدل النمو السنوى للدخل القومى ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٧ يصل إلى

٣,٩ ٪ بينما تصل نسبة صافى الادخار ٧٠ ٪

بالنسبة الى الدخل القومى منذ عام ١٩٨٥ ووصل معدل التراكم الى ٣٥ ٪ أى أن هذه الفترة الأخيرة تتميز اقتصاديا بتسارع معدلات الاستثمار . ومن ناحية اخرى فان هناك تزايداً فى معدلات الاستهلاك بين ١٩٧٨ و ١٩٨٧ إذ تزايد الاستهلاك بنحو ٣,٧ مرة أى بمعدل سنوى قدره ١٦ ٪ .

ولكن الملاحظة الاساسية تتعلق بحدوث مجموعة من التغيرات الجوهرية منذ ١٩٨٥ لعل اهمها هو اتساع الفجوة بين معدلات نمو القطاعين الزراعى والصناعى . إذ بالفعل كانت معدلات النمو السنوى لكل من القطاعين هى ٧,٧ ٪

و ٩ ٪ على التوالى بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ واصبحت ٥ ,٤ ٪ و ١٧ ٪ على التوالى منذ ١٩٨٥ .

ومن ناحية اخرى عادت فجوة الاستهلاك للاتساع بين الحضر والريف ، فبعد أن كان قد تم تضييقها إلى ٣ ,٢ مقابل ١ بدلا من ٧ ,٢ مقابل ١ بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ ، اصبحت ٦ ,٢ مقابل ١ عام ١٩٨٨ وبلغ التضخم اكثر من ١٨ ٪ .

ويرجع هذا الوضع المتدهور لعديد من العوامل اهمها فى رأى الكثير من الخبراء يرجع إلى تسارع نمط التصنيع فى الريف مما جعل ملايين من الايدى العاملة الزراعية تهجر الارض وتتجه نحو الورش والمصانع الصغيرة والمتوسطة التى نمت فى هذه الفترة ؛ وهى هجرة اتجهت ايضا إلى المدن

للعمل فى الصناعة وفى قطاع التشييد مع بداية فترة السماح لرأس المال الفردى الخاص بممارسة نشاطات واسعة .

●

والتناقض الذى وقعت فيه الدولة فيما يخص القطاع العام ، الذى ما زال يهيمن على نحو ٧٠ ٪ من الانتاج الصناعى ، تجلى فى هبوط نسبة ما توفره شركات من احتياجاتها من المواد الأولية

بالاسعار المحددة من ٧٠ ٪ الى ٢٠ ٪ ، وفى الوقت نفسه خضوع ٧٠ ٪ من منتجات هذا القطاع لأثمان اجبارية وهو ما يعنى تعرض هذه

المنتجات لمنافسة حادة من سلع المشروعات الخاصة التى لا تخضع لتحديد الاسعار . أى ان منتجات القطاع العام يتكلف خسائر كبيرة نتيجة لارتفاع تكلفة الانتاج ، وهذه الاعباء تقع على المصانع وبالتالى على الدولة عبر سياسة الدعم الذى تتحمله والذى ارتفع من ٨ ٪ من دخل الدولة عام ١٩٧٨ إلى ٣٠ ٪ عام ١٩٨٧ .

ومن الضرورى الاشارة هنا إلى بدء غياب دور الدولة حيال السياسة الاستثمارية والذى تجلى بوضوح بين سنتى ١٩٧٥ و ١٩٨٧ حيث فى السنة الأولى كانت ميزانية الدولة تسيطر على ٨٠ ٪ من الاستثمارات فى حين أنه لم تعد تسيطر فى السنة الثانية إلا على ٢٠ ٪ فقط . أى تركت الحرية للاستثمارات خارج موازنة الدولة لشركات

ومشروعات متعددة الأشكال القانونية .

عود على بدء :

فى ظل الصورة الموجزة التى اعطيناها يحق لنا التساؤل عن مدى أزمة الاختيار الاقتصادى والسياسى بالصين فى المرحلة المقبلة . وهذا التساؤل لا يخلو من تعقيد فى بلد هائل المساحة وبسكانه البالغين مليار ومائة مليون من البشر .

ويمكن اعتبار أزمة الصين نتاج التخبط او التذبذب بين الاقتصاد المخطط وبين الاقتصاد الليبرالى . وهى أزمة مزدوجة فى هذا الصدد لأنها سياسية واقتصادية على السواء ، والاحداث التى

تفجرت فى ابريل / يونيو ١٩٨٩ كانت احد صور التعبير المادى عنها دون شك .

فالخيار الاقتصادى الذى تبناه الحزب الشيوعى الصينى يتعرض لمراجعة ومن المحللين من يضع

احتمال ان يتم تجميد العمل به والعودة إلى السياسة الاقتصادية التى سبقت « الاصلاح الاقتصادى » مع نهاية ١٩٧٨ . وهذا الاحتمال يقابله تصريحات قاطعة ادلى بها دينج هيسياوبنج فى منتصف مايو ١٩٨٨ إبان لقائه بالرئيس الارجنتينى حيث قال بان « الاصلاح يتضمن بعض المخاطر ، ولكن يجب تقبلها حتى لو كان الطريق زلقا وكذلك حتى لو ارتكبنا بعض الاخطاء . ولكن ما يجب تحاشيه هو التورط فى

اخطاء جسيمة » . وبعد ذلك بايام صرح لرئيس موزمبيق « انه لا يمكن وقف الاصلاح ؛ واذا اوقفناه فلن يعد لنا مخرجا » .(٣)

●

وبرغم هذا فإن هناك بعض المؤشرات التى تعكس التخبط ومن ذلك تقرير سياسة انكماشية هائلة التأثير على معظم الانشطة التى كانت قد بدأت العمل بسياسة الانفتاح الاقتصادى . ويتجلى هذا فى انحدار معدل نمو القطاع الصناعى من ٢١ ٪ إلى نحو واحد فى المائة فقط فى سبتمبر ١٩٨٩ بالمقارنة مع نفس الفترة فى العام السابق . وكذلك فى ارتفاع نسبة المخزون من السلع غير

وتمثلت فى ارتفاع نسبة المخزون من السلع غير المباعة بنسبة ٣٠٠٪ خلال عام واحد .

ويرجع هذا لفرملة منح القروض للمشروعات الفردية الخاصة التى تنامت فى العقد السابق وخاصة المشروعات الصناعية التى تكاثرت فى الريف الصينى والتى خلقت ١٠٠ مليون فرصة عمل خلال هذه الفترة والتى يشكل انتاجها ٢٥ ٪ من الانتاج الصناعى الصينى .

وجدير بالذكر أن هذه المشروعات يبلغ عددها ١٨,٨ مليونا ، وقد اضطر نحو مليون منها إلى احداث نوع من الاندماج فيما بينها لمواجهة مشكلة التمويل بينما اغلق البعض الآخر . ونتج عن سياسة فرض الدولة لمعدل نمو متباطىء للتنمية

الصناعية إلى ظهور معدل بطالة مرتفع ، أصبح خارج الجهاز الانتاجى والزراعى على السواء بعد هجره الارض فى السنوات الماضية للانضمام للقطاع الصناعى فى الريف . فطبقا للاحصاءات الصينية اغلق فى عام ١٩٨٩ نحو ٢ مليون مشروع عائلى صناعى وتجارى وفى مجال النقل من بين ١٤,٥ مليون مشروع .

وقد لوحظ عودة الصين إلى سياسة مناقضة لتلك التى استهلتها عام ١٩٧٨ إذ بدأ وضع المشروعات الفردية الخاصة تحت المراقبة المركزية واللجان الاقليمية للحزب الشيوعى . ولقد أشارت هذه السياسة إلى التساؤل عن احتمالات عودة الصين إلى اتباع سياسة الملكيات الجماعية مرة اخرى كسياسة احادية والتخلى عن السياسة

المزدوجة التى اتبعتها طوال السنوات العشر الماضية .(٤)

مشاكل احادية الاصلاح :

لم يكن منطقيا ان تتبنى الصين ليبرالية اقتصادية دون ان تترك المجال مفتوحا للتعبير السياسى عن

التحولات الجديدة . فهذه الليبرالية خلقت قوى وطبقات اجتماعية تريد أن تعبر عن مصالحها وحقوقها فى الواقع الجديد ، وبالتالى فالحجر عليها مناقض لصراع الطبقات الذى أعاد الحزب خلقه بيده فى جوف المجتمع « الاشتراكى » الذى لم يكن

قد صفى حساباته كلها بعد مع بقايا المناهضين للتوجه الاشتراكى .

إذ أدت السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الصين فى العقد الاخير إلى خلق تباينات طبقية داخل المجتمع سواء فى الريف أو فى الحضر ، بل بين منطقة واخرى بحسب سياسة تفضيل الاستثمارات فى بعضها دون الاخر . ومن ناحية اخرى سمحت السنوات الاخيرة بالكشف عن الكثير من الفضائح ذات الطابع المالى من رشاوى واستغلال للنفوذ الحزبى وغير ذلك . وكان من الطبيعى إن تركب على هذه الفضائح ابعاد سياسية وتصفيات حساب ترجع فى العديد من الاحيان إلى الفترة الماوية .

وبرغم هذا فان هذه التحولات نفسها هى التى

قد تقف عقبة امام تراجع السياسة الاقتصادية بالصين ، وهى ذاتها التى وقف المستفيدون منها كمشاهدين فقط إبان تفجر الحركة الطلابية .

الأولوية للريف :

فالملاحظ عدم تأثر الريف الصينى بالاحداث الاخيرة وعدم تحركه لمساندة الحركة الطلابية . والتفسير المباشر لذلك يرجع للسياسة التى اتبعتها الدولة طوال السنوات السابقة والتى استفاد منها الريف الصينى استفادة كبيرة بفضل الكم الهائل من المشاريع الصناعية التى تركزت به وحمت الفلاحين ، على الاقل فى الفترة الاولى ، من الهجرة نحو المدينة . ويتفق معظم المحللين

بما فيهم الصينيين على أن اوائل الثمانينات كانت « العصر الذهبى » للريف الصينى . وليس ذلك كله اقتصاديا وانما به جوانب اخرى سياسية إذ تمتع الريف بقدر اكبر من الديمقراطية فى الممارسة وفى الانتخابات المحلية التى كانت تتم بشكل مباشر من القاعدة للممثلين السياسيين المحليين . [٥] .

والقاء نظرة على التحولات التى حدثت فى الريف الصينى فى السنوات الاخيرة يفيد فى فهم موقف القوى الاجتماعية الاساسية المتحالفة مع الطبقة العاملة الصناعية داخل ايديولوجية الدولة . فالتحولات التى حدثت منذ عام ١٩٧٨ غيرت جذريا وجه الحياة الاقتصادية بالريف ؛ إذ اصبح السوق حرا وتوازنت انصبة المنتجين من

ارتفاع اثمان الانتاج وانخفضت الاعباء الضريبية . وبدأت تحدث تحولات فى التركيب الاجتماعى ومكانة الفلاح وعلاقته بالسلطة . فلقد تحولت العلاقة بين العاملين والسلطة المحلية إلى علاقة تعاقدية داخل الانشطة الصناعية فى الريف وأصبح العمل الاجير هو الشكل السائد ، ونتج عن هذا أن أصبح العمل الاجير فى الريف مماثلا فى وضعه لاحوال العمل الاجير فى الحضر .

ومن ناحية اخرى تحول اكثر من ٨٠ ٪ من العاملين بالزراعة إلى العمل التعاقدى بدلا من العمل بالانتاج فى فرق العمل الجماعية ، أى تحول إلى عقد مسئولية بين المنتج والقرية وإن ظلت

الارض ملكية جماعية . وقد ظلت بعض القرى تستغل وسائل الانتاج الاساسية (الرى والكهرباء

تستغل وسائل الانتاج الاساسية (الرى والكهرباء والادوات الحديثة) بشكـل جماعى بينـما عقدت قرى اخرى عقـودا مع عـائلات ريفيـة لزراعـة الارض . بل أصبح ممكننا منذ ١٩٨٦ ان يعمل الفلاح فى اراضى فلاح اخر . وادى هذا التحول إلى سيطرة مباشرة من المنتجين على عملية الانتاج والعمـل ، وغـير من طبيعـة تـوزيـع الـدخـول والتراكم .(٦)

ويمكن الوعى بمدى هذه التحولات الريفية اذا عرفنا انها قـد مست اكثر من ١٨٠ مليـون اسرة صينية ، تغيرت حياة نصفهم جذريا بالخروج عن اطار المزارع الجماعية التى كانت تتكون كل منها من عشرين إلى ثلاثين اسرة تعمـل معا . ودون الدخول فى تفاصيل هذه التحولات نكتفى بالخط

العريض لها الذى تمثل فى تحول استغلال الأرض الزراعية فى نوع من المزارعة بين المنتج المباشر والدولة ، وتحولت وسائل الانتاج وحيوانات الجر إلى ملكية خاصة حيث اعادت الدولة بيعها للمنتجين المباشرين . (٧)

محافظة الحضر :

ومن المعروف ان المناطق الحضرية الصينية كانت اكثر حذرا حيال التغيرات التى تمت فى اواخر السبعينات واوائل الثمانينات ونعت البعض العاصمة بكين والمدن الكبرى بالمراكز « الرجعية » . ولعل تفسير ذلك يعود إلى أن

الخطوات الاولى فى تنفيذ السياسة الاقتصادية « الاصلاحية » تمركزت فى الريف الصينى سواء فى الزراعة ام فى الصناعة ، ومن ثم كان هناك شعور بنوع من التفضيل للريف وحرمان المدن من هذه السياسة الجديدة ، وهو ما تم استدراكه بعد ذلك عقب النجاح الذى تحقق فى اوائل التجربة .

وبرغم هذا فإن سكان الحضر الذين لا يلعبون دورا مباشرا فى العملية الاقتصادية يشكلون القطاعات المحرومة من التقدم الاقتصادى الذى تحقق فى الريف وفى المدن .

ولكن فى هذا الصدد تظل بعض الحقائق التى لا يمكن اهمال ذكرها ، واهمها التحسن الفعلى لأوضاع الطبقة العاملة بشكل عام . فلقد ارتفع

عدد الطبقة العاملة الصناعية من ١٣,٨ مليون عام ١٩٥٧ إلى ٤٤,٤ مليون عام ١٩٧٩ ، وانخفضت الامية من ٨٠ ٪ فى ١٩٤٩ إلى ٢٠ ٪ فى اوائل الثمانينات وارتفع مستوى المعيشة بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٨٠ إذ انخفض عدد الافراد الذين يعولهم العامل من ٢,٣ فى المتوسط إلى واحد فقط . وتحسنت حالة السكن بشكل ملموس فى السنوات الاخيرة بل وارتفعت الاجور الحقيقية بنسبة ٤٠ ٪ بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ .[٨]

ولعل المجال الذى مثل تحولا هائلا ايضا فى السنوات الاخيرة ذلك الخاص بالتشييد اذ بين ١٩٨١ و ١٩٨٦ ازداد عدد العاملين بهذا القطاع من ٩,٨ مليون عامل إلى ١٨ مليونا أى نحو

٤,٥ ٪ من القوى العاملة الصينية ، وارتفع اسهام هذا القطاع فى الدخل القومى من ٥ إلى ٦,٣ ٪ . ومن ناحية اخرى ارتفاع عدد الوحدات المشيدة من ٥٧ الفا للسنة الاولى إلى ٨٨ الفا للسنة الثانية ، وبلغت مساحة الاراضى التى شغلتها هذه التشييدات اكثر من بليون ونصف بليون متر مربع ، تختص المناطق الريفية وحدها ببليون متر مكعب منها .

والاشارة التى يجب ذكرها بصدد سياسة التشييد الهائلة التى تمت هى مساهمتها فى رفع اسعار المواد الاولية وخاصة تلك المرتبطة مباشرة بالقطاع وذلك منذ السماح بشراء هذه المواد من السوق الحرة أى خارج التسعيرة الجبرية ؛ وهو ما ادى الى تعميق مشكلة التضخم .(٩)

ويضاف لهذا كل حقيقة اخرى وهى تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومى خلال عشر سنوات إذ ارتفع من ١٥٠ دولاراً إلى ٣٥٠ دولاراً . بالاضافة إلى ذلك تزايد تفرخ المصانع والشركات الفردية الصناعية والتجارية وغيرها بمعدل سنوى بلغ ٢٠ ٪ فى الريف والحضر على السواء . وهو ما اعتبره دنج هيسياوبنج « نجاحنا الكبير » .(١٠)

من ياوبنج الى هيسياوبنج :

ومن المعروف ان السياسة الاقتصادية التى تمت

فى السنوات الاخيرة كانت من إلهام وتنفيذ دينج هيسياوبنج DENG XIAOPING الشخصية المركزية فى هذه الفترة وكان ساعده الايمن فى تطبيق هذه السياسة كل من هو ياوبنج HU YAOBANG الذى كان يشغل منصب السكرتير العام للحزب فى هذا الوقت وتساو تسيانج ZHAO ZIANG .

ومع الصعوبات التى ظهرت مع تطبيق السياسة الجديدة تم ابعاد كل من الشخصيتين عن مركز القرار ، ففصل السكرتير العام فى يناير ١٩٨٧ ثم فى اغسطس / اكتوبر تم ايقاف البرنامج الاصلاحى ورفعت يد رئيس الوزراء تسيانج عن ادارة الآلة الاقتصادية ، واصبح سكرتيرا عاما للحزب .

ولقد كان موت ياوبنج ، يوم ١٥ ابريل

١٩٨٩ ، فرصة لتفجر الأحداث الاخيرة فى الصين ليس فقط لأنه كان يعتبر مصلحا وانما ايضا نظرا لعدم تلوث سمعته فى سلسلة الفضائح التى تفجرت فى السنوات الاخيرة واقترابه من الجماهير وانتشار الاشادة به كسياسى يريد احداث اصلاحات ديمقراطية بالحزب .

وبدون شك كان إبعاد الشخصيتين الاساسيتين وارتباط هذا الابعاد بالسياسة الاقتصادية الجديدة موقفا غير متسقا من قبل قيادة الحزب إذ كشف عن التناقضات الموجودة بداخله حيال هذه السياسة . بجانب ذلك فإن استمرار دينج هيسياوبنج فى رئاسة اللجنة العسكرية باللجنة

المركزية بالحزب ، برغم كبر سنه ، ساعد على تمرير هذه السياسات تحت بصره وسمعه ، بل بموافقته ، وهو ما يعنى بشكل مباشر ادانة مباشرة له هو ذاته كملهم لهذا التوجه الجديد ولنقيضه ايضا ، واصبح الخط السياسى الحاكم على الاقل فى الفترة الراهنة هو ذلك الذى يدافع عنه لى بينج LI PENG . ولى بينج هو الذى تحمل مسئولية فرض قانون الطوارىء فى ١٩ مايو الماضى واعلن هجومه على « الخط الاصلاحى البورجوازى » إبان انعقاد اللجنة المركزية فى اواخر يونيو الماضى .

والتحليل للقوى السياسية فى الصين لا يمكن أن يؤيد أى احتمال فى المدى القصير او المتوسط لتهديد الحزب الشيوعى الصينى الذى يتمتع بتأييد من غالبية الشعب الصينى نظرا للفوائد الاقتصادية

التى تمتع بها فى السنوات الأخيرة برغم كل الصعوبات التى يواجهها . ومن ناحية اخرى لأن المطالب التى تنادى بها القوى المعارضة ممكنة الاستدراك على المدى المتوسط اذا واصلت الصين السياسة الاقتصادية التى استهلتها منذ اواخر

السبعينات ، وهى السياسة الممكنة ان لم تكن الوحيدة التى سوف يستمر فيها الحزب برغم كل الاحداث الدامية التى حدثت . ويدفع لهذه القناعة عمق التحولات التى تحدثنا عنها فى السطور السابقة بجانب بعض المظاهر الاخرى الهامة .

●

ومن هذه المظاهر نذكر أن التحولات القانونية أو بدقة سيادة القانون قد مرت بتحولات جذرية فى الصين منذ ١٩٧٩ إذ سنت الدولة اكثر من ٥٠٠ قانون وتشريع ذى سمات اقتصادية . واكدت السلطة طوال السنوات الاخيرة على ضرورة سيادة القانون وخضوع الحزب نفسه له ، وهو ما اكد عليه ايضا دستور عام ١٩٨٢ الذى اشار بوضوح تام على أن الكلمة العليا للقانون وأن الحزب الشيوعى خاضع للدستور وللقانون .

بل يمكن القول إن الاصلاحات التى قامت بها الصين طوال السنوات الاخيرة كانت من العمق بحيث يشكل الرجوع عنها خطورة اكثر مما لو

ذهبت بها أبعد مما هى عليه . ولكن يظل أى اصلاح سياسى متسرع مهددا بخلق عواقب وخيمة إذ قد يفتح الباب على مصراعيه لمطالب لا محدودة للتيارات السياسية الليبرالية وغيرها التى تتشكل فى قلب الصين خاصة مع السياسة الجديدة . وهذا لا يستبعد معه اتخاذ خطوات لرخى الحبل السياسى المشدود منذ الاحداث الدامية فى ربيع عام ١٩٨٩ والعودة إلى مواصلة الطريق الذى بدأته من اواخر السبعينات خاصة فى ظل العلاقات الدولية التى ارتبطت بها إبان تلك الفترة اقتصاديا وتكنولوجيا ولا يمكن تصور ايقافها نهائيا .

ويدعونا ايضا لهذا الشك فى احتمال الرجوع فى الاصلاح الصينى ليس فقط استمرار العديد من

الشخصيات التى قامت به فى السلطة ولكن ايضا حقيقة إن قاعدة التحول أدت إلى استفادة مئات الملايين من هذه السياسة وايقافها نهائيا قد يفجر صراعا مع السلطة من ناحية ويشكل خطورة كبيرة للاقتصاد الصينى من ناحية اخرى .

يضاف إلى ذلك عامل شديد الاهمية يجب أن نتعرض له وهو مسألة الدستور الصينى . فالتحول الذى تم حدث فى عهد التغيرات الجوهرية فى الحزب ولكنها لم تكن مجرد سياسات قام بها السكرتير العام للحزب أو رئيس الوزراء وانما هى بنود اساسية تضمنها الدستور الصينى ونقضها نهائيا يعنى ضرورة مراجعة الدستور والغاء هذه

البنود التى صرحت بفتح عصر جديد للملكية الفردية الخاصة .

فدستور ١٩٨٢ الذى يقع فى ١٣٨ مادة ينص صراحة من ناحية بأن الصين دولة اشتراكية (مادة ١) . ويعتبر الدستور أن فترة النضال ضد استغلال الطبقة العاملة قد انتهت وكذا صراع الطبقات وأن المرحلة المقبلة هى مرحلة بناء الاقتصادى الاشتراكى الحديث .

وأكد الدستور على ضرورة وجود الاقتصاد الفردى وتطوير كل الوان العمل الاقتصادى فى الريف والحضر باعتباره نشاطاً مكملاً لدور الاقتصاد العام الاشتراكى الذى يظل اساس

النظام ، والذى يتمثل فى ملكية الشعب العامة

الاشتراكية لوسائل الانتاج ، و « أن الدولة تحمى كل حقوق ومصالح الاقتصاد الفردى » (مادة ١١) .

ولن نقوم هنا بقراءة كاملة للدستور الصينى وانما نقول فقط إن مجمل التحولات التى تعرض لها المجتمع الصينى اقتصاديا من اواخر السبعينات عاد الدستور ليقننها عام ١٩٨٢ ، وان هذا التقنين يخص الانشطة كما يخص امتلاك وسائل الانتاج بجانب سماحه ايضا بظهور وتطور السوق فى قلب الاقتصاد الاشتراكى .(١١)

●

ويمكن اختتام هذا الحديث المبتسرعن الصين

بالقول بأن الثورة الأممية تحولت فى السنوات بل فى الشهور الاخيرة إلى أممية الاصلاح ، وهى فى ذلك تشبه إلى حد ما ما حدث فى الطرف المتقدم من الاقتصادى الرأسمالى بسيطرة التيارات الاشتراكية الديمقراطية وتحالف الاحزاب الشيوعية الغربية مع هذه التيارات فى الحكم فى بعض الدول وتدهور اوضاعها كقوى سياسية عندما فقدت هويتها الثورية .

لقد فرض هذا التحول فى الدول الاشتراكية نوعا من العلاقات النوعية مع اعداء الامس الرأسماليين ، واصبحت علاقات تتمحور حول استبعاد « شبح » الحرب بين المعسكرين . وهذا الهدف يمكن القول بانه تحقق منذ وقت بعيد على الاقل منذ عهد خروتشوف ، وما جاء به الحكام

الجدد هو المرور به من حيز التعبير الشفوى إلى حيز الممارسة العملية . فالمصالحة بين دول المعسكر الاشتراكى قد تمت بالفعل ولم تعد هناك عداوات ايديولوجية معلنة بعد اقرار خصوصية البناء الاشتراكى فى كل مجتمع ، ثم حرية اختيار نوعية العلاقة مع الغرب الرأسمالى . فلم يعد هناك

ايديولوجية مسيطرة تفرض عدم الخروج عن الخط المطلوب الالتزام به من الجميع . فهذا هو عصر حق تقرير المصير !!

ولم تشذ الصين عن هذا التوجه الجديد بل كانت من اوائل البلدان الاشتراكية التى قامت بالتنظير له واختياره كطريق بعد عقود من العزلة . فاعادت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كل

الدول الاشتراكية التى كانت تعاديها بالامس القريب ، ومن ناحية اخرى فتحت كل ابواب التعاون مع الدول الرأسمالية . واصبحت المراهنة الان هى حول الحدود التى ستظل تفصل بين اصلاحات السنوات السابقة عن السياسة التى سوف تتبعها الصين فى المستقبل والتى يمكن اعادة التأكيد على أنها ستكون مواصلة لسياسة الاصلاح . ودون شك إن كان الحزب الشيوعى الصينى قد تناسى ألف باء التحليل الاقتصادى والسياسى الماركسى ذاته ؛ باستحالة خلق ليبرالية اقتصادية بدون ليبرالية سياسية فإنه سوف يتدارك هذا الخطأ ويطرح نوعا من التعددية على نحو أو

آخر لكيلا يجهض تجربة سنوات العقل الماضية

ولا يمكن ختام هذه السطور دون قول كلمة موجزة عن البلدان المتخلفة وموقعها فى داخل مجمل هذه التحولات . وباختصار يمكن القول إنها أصبحت فى الظل بالنسبة للعلاقات الدولية . فالبلدان الاشتراكية بعد التحولات الاصلاحية بها اصبحت السوق الاحتمالى الاساسى لرؤوس اموال وسلع الغرب الرأسمالى .

فالدرس الجوهرى إن هذه التحولات الجذرية هنا وهناك تفرض على البلدان المتخلفة طرح السؤال من جديد عن الطريق الاقتصادى الذى يجب أن تتبعه خاصة فى ظل التأثيرات المباشرة التى ستقع عليها فى ظل الواقع الراهن الذى ينتج عنه لون من الجبهة الغربية تتقارب فيها الشعارات أو

تتساقط لتعبر عن مسار مواجهة للقرن المقبل ، وهى جبهة أيا كانت الاختلافات الايديولوجية بها سوف تتكامل لتشكل كلا بدون صراعات يتم به تبادل المصالح الاقتصادية والتكنولوجية والمالية .

هوامش

(١) LE MONDE DIPLOMATIQUE, MAI 1989, G. FABRE, LA SOCIETE CHINOISE AU MAL D'INFLAT!ON

(٢) CANICE CHEW - MING CHAN, L'OUVERTURE DE LA CHINE AU COMMERCE ET A L'INVESTISSEMENT INTERNATIONAL - RECENTS DEVELOPPEMENT' IN CAHIERS JURIDIQUES ET FISCAUX DE L'EXPORTATION, PARIS, NO. 1, 1989, PP. 35 - 43

(٣) WANG PING, LA RUEE SUR LES ACHATS DE 1988, TRADUIT EN FRANCAIS IN PROBLEMES POLITIQUES ET SOCIAUX, (LA CRISE SOCIALE EN CHINE), NO. 612, 21 JUILIET 1989, PP. 4 - 12

(٤) (LE MONDE, PARIS, 21 NOV. 1989)

(٥) WANG HUNING, RECENT CHANGES IN THE POLITICAL AND ADMINSTRTIVE SYSTEM IN RURAL CHINA, IPSA, 1985

(٦) .ODILE PIERQIN - TIAN, LE GRANDE MUTATION DU MONDE PAYSAN, IN L'ETET DE LA CHINE, OP. CIT. PP. 279 - 281

(٧) CLAUDE AUBERT, DECOLLECTIVISATION AGRICOLE : RETOUR DU DYNAMISME ET DES DISPARITES, IN L'ETAT DE LA

CHINE, OP. CIT. PP. 325 - 328

ROLAND LEW, CLASSE OUVRIERE : QUEL STATUT DE- (٨)
MAIN ? IN L'ETAT DE LA CHINE, OUVRAGE COLLECTIF SOUS LA DIRECTION DE PIERRE GENTELLE PARIS, 1989, PP. 276 - 269

GUILHEM FABRE, BATIMENT ET DES TRAVAUX PU- (٩)
BLICS : UNE VITALITE GENERATRICE D'INFATION, IN L'ETAT DE LA CHINE, OP. CIT. PP. 356 - 337

(١٠)
MARSHLL I. GGOLDMAN MERLE GOLDMAN, SOVIET AND CHINESE
ECONOMIC REFORM, IN FOREIGN AFFAIRS, VOL. 66, NO. 3, 1988 NEW YORK, P. 556 - 573

LI.DAOKUI, THE PRESENT CONSTITUTION OF THE PEO- (١١)
PLE'S REPUBLIC OF CHINA : ITS CHARCTERISTICS AND HISTORICAL SIGNIFICANCE, IPSA XIII th WORLD CONGRESS, PARIS 1985

أي رسالة أو تعليق؟